الأمم المتحدة S/2016/27

مجلس الأمن

Distr.: General
8 January 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٣٥ من قرار مجلس الأمن ٢٢٣٢ (٢٠١٥)، التي طلب فيها إلي المجلس أن أقدم تقريرا كل ١٢٠ يوما عن تنفيذ القرار، بما في ذلك عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والفقرة ١٧ من القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، التي طلب فيها إلي المجلس أن أقدم تقريرا عن تنفيذ القرار وأن أتناول فيه تحديدا أي تحديات تواجه مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال أثناء تنفيذ ولايته، كجزء من التقارير العادية التي أقدمها عن الصومال. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي طرأت في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ثانيا - استعراض عام للتطورات السياسية والأمنية

ألف - التطورات السياسية

٢ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إحراز تقدم مستمر على طريق بناء دولة اتحادية في الصومال، ومن ذلك وضع الإطار الضروري لانتقال سياسي في عام ٢٠١٦. وشرع أصحاب المصلحة الصوماليون في عملية تشاور شاملة لنطاق عريض من المجتمع من أجل تحديد أنسب وأجدى نموذج انتخابي لاتباعه في عام ٢٠١٦. وانعقد منتدى التشاور الوطني في مقديشو في ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وتلى عقد هذا الاجتماع تنظيم مشاورات عامة في كل ولاية من الولايات الاتحادية الناشئة في الصومال، وفي مناطق بنادير وهيران وشبيلي الوسطى، في ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وعلى مستوى ”الصوماليلانديين“، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وعلى مستوى صوماليي الشتات، في ٥ كانون الأول/ديسمبر.

120116 120116 16-00036 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وشارك ممثلو النساء والشباب والمجتمع المدني ومجموعات الأقليات مشاركة نشطة في المشاورات وفي أعمال المنتدى.

٣ - ومع الإقرار باستحالة إجراء انتخابات على أساس مبدأ ''الصوت الواحد للشخص الواحد'' في عام ٢٠١٦، اعتمد المنتدى، في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر، ''إعلان مقديشو''، الذي أكد فيه من جديد أنه لا يجري تمديد مدد الولاية المقررة في الدستور، مشيرا إلى عدد من المبادئ الرئيسية والإجراءات التي ستتخذ في إطار النموذج الانتخابي لعام ٢٠١٦. واتفق أيضا على أن يجتمع القادة الصوماليون من جديد، قبل ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، لإقرار نموذج انتخابي تفصيلي وخطة تنفيذية وخارطة طريق سياسية للفترة الممتدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠.

٤ - وعلى إثر الحوار السياسي الذي جرى، تم التخلي عن الالتماس البرلماني الداعي إلى عزل الرئيس، حسن شيخ محمود، المذكور في تقريري السابق (S/2015/702). واتفق رئيس البرلمان الاتحادي محمد عثمان جواري ورئيس الوزراء عمر عبد الرشيد علي شارماركي على أن يتم التحقيق في الادعاءات المنسوبة إليه واتخاذ التدابير للقضاء على الممارسات الفاسدة.

٥ - وقام الرئيس وعدد من كبار المسؤولين في حكومة الصومال الاتحادية بزيارة بلدوين، في منطقة هيران، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر للدفع قدما بعملية تشكيل ولاية في منطقتي هيران وشبيلي الوسطى. وتم التوصل إلى اتفاق دعما لمرسوم رئاسي سابق يقضي بأن تكون جوهر (شبيلي الوسطى) مكان انعقاد مؤتمر تشكيل الولاية، الذي من المتوقع أن ينعقد في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وبأن تكون بولوبردي، الواقعة في هيران، عاصمة للولاية الجديدة. وتسلم الحاكم الجديد مقاليد السلطة في هيران بعد أن خلع سلفه، الذي يواجه تحقيقات وتهما محتملة بضلوعه في قتل متعاقد خارجي مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في بلدوين في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ويتوقع أن تكتمل عملية تشكيل الولاية قبل انعقاد الاجتماع الوزاري لمنتدى الشراكة الرفيع المستوى في ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، وإن كان من الممكن أن يتسبب استمرار الانقسامات داخل العشائر والمشاكل القائمة بين العشائر في مزيد من التأخير.

٦ - وأحرزت الإدارة المؤقتة في غالمودوغ تقدما نحو إنشاء مؤسساتها الإدارية في العاصمة المؤقتة، عذاذو. وبذلت الجهود للتواصل مع المجتمعات المحلية في المقاطعات التي يمكن الوصول إليها، ونزع سلاح الميليشيات العشائرية، وتدريب قوات الأمن، وتحسين مهبط للطائرات يوجد في جنوب غالكعيو. واستمر تنظيم أهل السنة والجماعة، الذي يسيطر على أجزاء من منطقة غلغدود، بما في ذلك طوسمريب، في الطعن في شرعية الإدارة المؤقتة في غالمودوغ.

وفي ٩ أيلول/سبتمبر، اشتبكت ميليشيات تابعة للتنظيم مع ميليشيات مناصرة للإدارة من عشيرة ماريهان، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا. وشرعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، في تيسير حوار بين الإدارة المؤقتة في غالمودوغ وتنظيم أهل السنة والجماعة من أجل التوصل إلى اتفاق.

٧ - وأدى جو انعدام الثقة على الصعيد السياسي بين الإدارة المؤقتة في غالمودوغ وإدارة بونتلاند إلى انفجار، إذ اندلعت اشتباكات مسلحة على مشارف غالكعيو في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أسفرت عن سقوط عدد كبير من الضحايا وعن تشريد مدنيين. وتكرر اندلاع القتال، الذي أشعلت شرارته الأولى منازعة على شق طرق قرب الحدود بين الإدارتين، قبل أن تفضي جهود الوساطة الجماعية التي قام بها رئيس الوزراء وتدخل قادة سائر الإدارات الإقليمية المؤقتة القائمة إلى التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار بين رئيسي بونتلاند وغالمودوغ في ٢ كانون الأول/ديسمبر. وظلت الحالة هادئة منذ ذلك الحين.

٨ - وفي كيسمايو، بجوبا السفلى، تم تنصيب الشيخ أحمد إسلام ''مادوبي'' رئيسا لجوبالاند (الإدارة المؤقتة في جوبا) في ١٢ أيلول/سبتمبر، في حفل حضره الرئيس ورئيس وزراء الصومال، ورؤساء الإدارات الإقليمية المؤقتة القائمة. وتم إحراز تقدم نحو حل المنازعات بين العشائر وداخل عشيرة ماريهان، مع التزام رئيس جوبالاند بزيادة عدد المقاعد في الجمعية الإقليمية لاستيعاب المجتمعات المحلية الممثلة تمثيلا ناقصا. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، وافقت الجمعية الإقليمية على طلب تقدم به رئيس جوبالاند من أجل إرجاء الموعد النهائي لترشيح أعضاء حكومته بثلاثة أشهر، وقد كان هذا الموعد محددا في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٩ - واكتملت عملية تشكيل الجمعية الإقليمية للإدارة المؤقتة في الجنوب الغربي، إذ أدى اليمين ١٤٦ عضوا، منهم ٣٠ امرأة، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، وانتخب رئيس للجمعية ونائبان له في ٣ كانون الثاني/يناير. وأدت التظلمات المستمرة من نقص التمثيل من أفراد عشيرة أوغادن إلى إعلان إدارة منشقة في ''باكول العليا'' في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر. وأدى هذا أيضا إلى تفاقم التوترات بين بونتلاند والإدارة المؤقتة في الجنوب الغربي بشأن عدة أمور من بينها نموذج العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦.

١٠ - وفي بونتلاند، استقال رئيس البرلمان، سعيد حسن شري، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر استجابة لالتماس بعزله وقعه ٤٠ عضوا من أعضاء البرلمان. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، انتخب أحمد علي حاشي رئيسا جديدا للبرلمان.

١١ - وفي ''صوماليلاند''، أصدر الرئيس أحمد محمد محمود ''سيلانيو'' مرسوما رئاسيا في ١٠ أيلول/سبتمبر يحدد تاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧ موعدا لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، استقال رسميا تسعة وزراء من مناصبهم، ومنهم وزير الخارجية والتعاون الدولي، ووزير شؤون الرئاسة، ووزير العدل، والناطق الرسمي باسم الحكومة، احتجاجا على ما زعموا أنه دعم من رئيس ''صوماليلاند'' لترشيح موسى بيهي عبدي، رئيس حزب كولميه الحاكم. وتلى ذلك مزيد من الاستقالات. وعقد حزب كولميه مؤتمره الذي تأخر كثيرا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر وسمى مرشحا للرئاسة ونوابا له. ومن المتوقع أن تعلن أحزاب أخرى مرشحيها في أوائل عام ٢٠١٦.

باء - التطورات الأمنية

١٢ - ظلت الحالة الأمنية متقلبة في وسط الصومال وجنوبه، مع استمرار حركة الشباب في شن الهجمات على مواقع تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وللجيش الوطني الصومالي وعلى أهداف مدنية. ففي ١ أيلول/سبتمبر، الذي يصادف ذكرى وفاة زعيم حركة الشباب السابق أحمد عبدي غودان، قام أكثر من ١٠٠ مقاتل في صفوف حركة الشباب باقتحام قاعدة تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في جانالة بمنطقة شبيلى السفلى. وقتل في صفوف جنود البعثة أكثر من ٢٠ فردا وجرح ٢٣ فردا، بينما ظل آخرون مفقودين. وبعد ذلك بوقت قصير، بدأت بعثة الاتحاد الأفريقي في إعادة تنظيم قواتها، إذ أخلت مناطق مستعادة سابقا في شبيلي السفلى، بما في ذلك كورتونواري وعيل سليني وغامباري وغولوين وبوسلي، في ٤ و ٥ و ٩ أيلول/سبتمبر. وفي منطقة هيران، أخلت بعثة الاتحاد الأفريقي بوق - عقبلة في ٦ أيلول/سبتمبر وحرار - لوغول في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، انسحبت بعثة الاتحاد الأفريقي من فيدو، الواقعة على الحدود بين منطقتي هيران وشبيلي الوسطى. واستولت حركة الشباب على الفور على جميع المواقع.

١٣ - وفي مقديشو، انفجرت مركبة مليئة بالمتفجرات يقودها انتحاري بينما كانت قافلة تابعة للأمم المتحدة تغادر القصر الرئاسي، ''فيلا صوماليا''، في ٢١ أيلول/سبتمبر. وأصيبت مركبة حراسة وقتل ١٢ شخصا، من بينهم حارس صومالي. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أدى هجوم معقد على فندق صحافي إلى وقوع ما لا يقل عن ١٥ قتيلا. وقد أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن هذين الهجومين. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أصاب مسلحون مجهولون موظفا يعمل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وموظفا يعمل لدى منظمة غير حكومية فأردوهما قتيلين، بينما كانا يسافران في سيارة. وليس هناك أي دليل

في هذه المرحلة يشير إلى أن انتساب الموظف العامل لدى المفوضية إلى الأمم المتحدة كان هو سبب هذا الهجوم.

١٤ - وزادت الهجمات غير النمطية على طول طرق الإمدادات الرئيسية أيضا. ففي ١٣ أيلول/سبتمبر، أصيبت قافلة ترافق مسؤولين من الإدارة المؤقتة في الجنوب الغربي جراء انفجار ثلاثة قنابل مزروعة على جانبي الطريق في منطقة باي. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، نصب مقاتلون من حركة الشباب كمينا لقافلة ترافق مفوض مقاطعة بلدوين في منطقة هيران. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، كان رئيس الإدارة المؤقتة في الجنوب الغربي هدفا لمحاولة هجوم انتحاري على طول ممر أفغوي، في منطقة شبيلي السفلى، أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عنها.

١٥ - وفي منطقة هيران، أصيب متعاقد خارجي مع الأمم المتحدة برصاصة قاتلة في بلدوين، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، زعم أن أحد حراس أمن حاكم المنطقة هو الذي أطلقها، وقد أدى هذا الحادث إلى اندلاع مواجهة بين الميليشيات العشائرية وإلى زيادة التوترات في البلدة، كما أدى إلى تقييد حركة الأمم المتحدة. ومنذئذ عادت الأوضاع إلى طبيعتها، عقب توقيف المشتبه فيهم، ومباشرة التحقيقات مع الحاكم.

١٦ - وظهرت انقسامات داخل حركة الشباب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي بونتلاند، قام الشيخ عبد القادر مؤمن، وهو أحد كبار زعماء الحركة، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، بإعلان ولائه لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مع مجموعة من حوالي ٢٠ مقاتلا في جبال غلغلة. وفي أعقاب هذا التطور، بدأت قيادة حركة الشباب تطارد الأعضاء المناصرين للتنظيم، إذ تقوم بإلقاء القبض عليهم وقتلهم. وفي جوبا السفلى، ألقي عناصر من حركة الشباب القبض على اثنين من أنصار التنظيم في ساقو في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وقتل قائد فصيل مناصر للتنظيم، هو الشيخ حسين عبدي جيدي، في كمين نصبه له مقاتلون من حركة الشباب، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٧ - وفي منطقة سول المتنازع عليها بين بونتلاند و ''صوماليلاند''، شنت ميليشيات تابعة لـ ''دولة خاتومو'' الانفصالية هجوما على قوات تابعة لـ ''صوماليلاند'' في حدن في ١٨ أيلول/سبتمبر. ولا تزال التوترات حادة.

ثالثا – دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف – التنسيق الدولي والدعم السياسي

١٨ – واصل ممثلي الخاص العمل عن كثب مع الزعماء الاتحاديين والإقليميين في مقديشو وغروي وبيدواه وكيسمايو من أجل الدفع قدما بتشكيل الولايات، وبناء الاتحاد، ومراجعة الدستور المؤقت، وإجراء المشاورات بشأن العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦. وشدد على أهمية أن يتولى زمام هذه العملية وأن يقودها صوماليون وأن تكون عملية شاملة وشفافة تكفل إيجاد برلمان أكثر تمثيلا وخضوعا للمساءلة، مع زيادة في تمثيل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، كان ممثلي الخاص يتواصل بانتظام مع أعضاء السلك الدبلوماسي في نيروبي، ومع الشركاء الدوليين المتواجدين في مقديشو، الذين اجتمعوا على فترات منتظمة لتنسيق السياسات والدعم المقدم من الجهات المانحة.

١٩ – وظلت آليات ميثاق الاتفاق الجديد تشكل إطار تنسيق الدعم الدولي لعمليتي بناء السلام وبناء الدولة في الصومال. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء قد صرف مبلغ ٣٤,٨ مليون دولار للبرامج المشتركة التي وُضعت وتمت الموافقة عليها في إطار الميثاق، والتي تشمل جميع أهدافه المتعلقة ببناء السلام وبناء الدولة. وشُرع في إجراء استعراض لتقييم التقدم المحرز إزاء الأولويات ومراحل الأداء الرئيسية والمسائل الشاملة المحددة في إطار الأهداف وفي الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليون.

٢٠ – وبدأت التحضيرات للاجتماع الوزاري الثالث لمنتدى الشراكة الرفيع المستوى، المقرر عقده في ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ في إسطنبول، تركيا. وسوف يستعرض المنتدى التقدم المحرز عام ٢٠١٥ في تنفيذ ميثاق الاتفاق الجديد وسينظر في سبل الاستمرار في الشراكة بعد انتهاء الميثاق في عام ٢٠١٦. وستركز المناقشات أيضاً على نتائج عملية التشاور المتعلقة بالعملية الانتخابية لعام ٢٠١٦، والتقدم المحرز في القطاع الأمني، وتسريع خطى الانتعاش الاقتصادي.

٢١ – وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، في مقديشو، اشترك الرئيس وممثلي الخاص في رئاسة اجتماع على مستوى السفراء لمنتدى الشراكة الرفيع المستوى. واستعرض هذا الاجتماع التطورات الحاصلة في إطار الميثاق ومراحل الأداء الرئيسية التي سيتم تحقيقها بحلول موعد انعقاد الاجتماع الوزاري، وكان أولَ اجتماعٍ يحضره جميع رؤساء الأقاليم، بالإضافة إلى رئيس

البرلمان الاتحادي وطائفة واسعة من أصحاب المصلحة الصوماليين و ٢٩ وفداً دولياً. وتتعاون بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري تعاونا وثيقا في التحضيرات للاجتماع.

باء - الممارسة السياسية الشاملة

إنشاء نظام اتحادي

٢٢ - على الرغم من التقدم الكبير المحرز في إنشاء هياكل الدولة على مستوى المناطق، ما زالت هناك تحديات كبيرة. فلم تؤدّ عمليات تشكيل الدولة بعد إلى ترتيبات تحظى بتأييد واسع وتكون مفصلة بما يكفي لتشكيل هياكل الدولة الاتحادية. ولا تزال الإدارات الإقليمية المؤقتة تكافح من أجل بسط سلطتها، إذ تواجه تحديات تتمثل في الافتقار إلى الإيرادات والهياكل الأساسية الحكومية وعدم كفاية الموظفين. وستظل هناك حاجة إلى تلقي دعم كبير من الشركاء الدوليين لسد هذه الثغرات.

٢٣ - وفي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، صدق وزراء الإعلام في كل من الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية المؤقتة القائمة على بروتوكول للتعاون بشأن وسائط الإعلام والمعلومات في إطار أول مؤتمر شامل يعقدونه بشأن وسائط الإعلام. وتضمن البروتوكول اتفاقاً يهدف إلى زيادة تبادل المعلومات، ووضع استراتيجية اتصالات موحدة لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف العنيف، والتعاون مع وسائط الإعلام في القطاعين الخاص والعام، والانخراط في أنشطة التوعية والمصالحة، ووضع الدستور، وإقامة النظام الاتحادي، وإجراء الانتخابات. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أقر برلمان الصومال قانون وسائط الإعلام في البلد. وقد طلب كل من وزارة الإعلام والاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين الدعم من البعثة في تنفيذ هذا القانون من خلال أنشطة لتدريب أصحاب المصلحة وبناء قدراتهم.

٢٤ - وأقر البرلمان قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر.

عملية مراجعة الدستور

٢٥ - عرفت عملية مراجعة الدستور بطأً في التقدم، ويظل من الأهمية بمكان استمرار التعاون والتنسيق بين لجنة الإشراف واللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه والوزارة الاتحادية للشؤون الدستورية. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، قدّم رئيس البرلمان الاتحادي مقترحاً لمراجعة الدستور المؤقت، تضمن إعداد مشاريع تعديلات بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وتنظيم

مشاورات وأنشطة للتواصل والتوعية المدنية، وصدور موافقة عن البرلمان بحلول شهر آذار/مارس ٢٠١٦.

٢٦ - وبناء على طلب من رئيس الوزراء، زار ثلاثة خبراء دوليين في الشؤون الدستورية مقديشو في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر للمشاركة في حلقة عمل رفيعة المستوى شارك في تيسيرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وشارك في حلقة العمل رئيس الوزراء ورئيس البرلمان الاتحادي ومندوبون عن كل من اللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه ولجنة الإشراف والوزارة الاتحادية للشؤون الدستورية وعدة أعضاء في البرلمان، وأتاحت منبراً لإجراء حوار مفتوح بشأن مراجعة الدستور. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وعقب المناقشات التي جرت خلال حلقة العمل، قدمت اللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه صيغة منقحة للفصلين ١ و ٤ من الدستور المؤقت، وتلقت توجيهات من لجنة الإشراف لمراجعة الفصول ٢ و ٣ و ٥. وعُقدت في وقت لاحق حلقة عمل للخبراء، في نيروبي في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، لمراجعة الفصول ١ إلى ٨ من وجهة نظر تقنية.

التحضير للانتخابات

٢٧ - بالإضافة إلى عقد مشاورات بشأن اختيار النموذج الانتخابي الملائم لعام ٢٠١٦، شرعت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في التحضير لإجراء انتخابات على أساس مبدأ ''الصوت الواحد للشخص الواحد'' في عام ٢٠٢٠. وعقدت اللجنة أول معتكف لها للتخطيط الاستراتيجي في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعقبته باعتماد ما خلصت إليه من رؤى ومبادئ توجيهية وبيان لمهمتها وخطة لعملها للفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وعُقدت دورة تدريبية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر بشأن وضع استراتيجية اتصالات، بهدف تعزيز مهارات أعضاء اللجنة في نشر المعلومات بشأن عمل اللجنة. وقام أعضاء اللجنة بزيارات دراسية إلى جمهورية تترانيا المتحدة في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وإلى تركيا في الفترة من ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٨ - وعقد أصحاب المصلحة الصوماليون حلقة عمل تشاورية بشأن مشروع قانون الأحزاب السياسية، نظمتها وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قبل عرض مشروع القانون على أنظار البرلمان.

جيم - سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

تقديم المساعدة في قطاع الأمن وإصلاحه

٢٩ - تعكف الحكومة الاتحادية حالياً على وضع السياسة الأمنية الوطنية وقانون الدفاع الوطني، وأقرت بأهمية تعزيز آليات الرقابة المدنية على القطاع الأمني. وظل الشركاء الدوليون يحثون على إقامة هيكل لقطاع الأمن الوطني في إطار نظام اتحادي تُحدد فيه بوضوح أدوار ومسؤوليات المؤسسات الأمنية على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الأقاليم. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، التزم الرئيس في بيان رسمي بإجراء إصلاح جوهري لقطاع الأمن، بما يشمل أداء مرتبات ملائمة في الوقت المناسب بواسطة وسائل الأداء الإلكترونية، ومراجعة الحسابات في القطاع، وإنشاء مجلس مؤقت للمشتريات، والانتقال إلى نظام موحد للتسجيل البيومتري، وإجراء تقييم للتهديدات على الصعيد الوطني. ولا يزال يتعين إيجاد دعم معقول بالموارد المالية والمعدات لخطة النصر (*Guulwade*) التي تهدف إلى تنمية قدرات الجيش الوطني الصومالي بما يمكنه من تنفيذ العمليات المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاضطلاع بمسؤولية أمنية أكبر.

٣٠ - وفي اجتماع الفريق العامل المعني بالهدف ٢ (الأمن) من أهداف بناء السلام وبناء الدولة، المعقود في ٩ أيلول/سبتمبر، التزمت وزارة المالية الاتحادية بإنشاء نظام لأداء الرواتب في قطاع الأمن يحترم ضوابط المساءلة والشفافية، ويتيح أداء المرتبات والأجور على نحو موثوق ومستدام ومنسق لما عدده ٠٠٠ ٢٢ فرد في صفوف الجيش الوطني الصومالي و ٥٠٠ ١٢ فرد في صفوف قوة الشرطة الصومالية. وتعمل عدة جهات مانحة عن كثب مع الحكومة الاتحادية لإنجاز التزامات الإصلاح الأوسع التي تعهد بها الرئيس، كتكملة لمساهمتها في أداء أجور عناصر القطاع الأمني. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تسجيل ما مجموعه ٨٠٠ ١٩ من أفراد الجيش الوطني الصومالي و ٧٤٨ ٦ من أفراد قوة الشرطة الصومالية بالسمات البيومترية في نظام الموارد البشرية.

٣١ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال دعم عمل اللجنة الوطنية للإدماج. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أدمجت اللجنة ٥١٨ ١ فرداً من ميليشيات الإدارة المؤقتة في جوبا في صفوف الجيش الوطني الصومالي، قبل احتساب ما هو متوقع من خسائر وحالات فرار من الخدمة، وذلك تمشياً مع تحقيق هدف إدماج ٣٥٠ ١ فردا.

٣٢ - وخلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، نظمت بعثة الأمم المتحدة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دورة تدريبية بشأن وسم الأسلحة وتسجيلها لفائدة

٢٠ ممثلاً من قطاعي الأمن والعدالة. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، سلمت الدائرة إلى الحكومة الاتحادية ثلاث آلات لوسم الأسلحة.

الشرطة

٣٣ - اكتمل إعداد خطة الاستعداد (*Heegan*) بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٢٣٢ (٢٠١٥). وتهدف الخطة إلى إنشاء خدمات الشرطة الأساسية في جميع أنحاء الصومال. وتتوخى تشكيل جهاز شرطة قوامه ٨٧٤ ١٢ فرداً، وفق نموذج للشرطة الاتحادية. وخلال اجتماع الفريق العامل المعني بالهدف ٢ من أهداف بناء السلام وبناء الدولة، المعقود في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، رحب الشركاء الدوليون بالخطة بوصفها وثيقة قابلة للتعديل وتحتاج لمزيد من التحسين، وجرى الاتفاق خلال اجتماع الفريق العامل في ٩ كانون الأول/ديسمبر على مواصلة تنقيح الجوانب التقنية بما يتيح تنفيذ الخطة. وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر، عقدت قوة الشرطة الصومالية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي، أول حلقة عمل لها في مقديشو بشأن نموذج جديد للشرطة في الصومال، بحضور ممثلين من جميع الإدارات الإقليمية المؤقتة القائمة.

٣٤ - وافتُتح معسكر التدريب التابع لشرطة جوبا في كيسمايو في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى ذلك، تخرج ٢٠٠ مجند من برنامج مولته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونُفذ بدعم من شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في بيدواه. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، استُؤنفت عملية دفع أجور أفراد قوة الشرطة الصومالية بما قيمته ٤,٣ ملايين دولار دُفعت لما مجموعه ٢٠٠ ٥ ضابط، وغطت متأخرات ثمانية أشهر. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، سُلمت ٥٦ مركبة لدوريات الشرطة، تبرعت بها اليابان، إلى قوة الشرطة الصومالية في مقديشو، وُزعت ٢١ منها على هيئات على الصعيد دون الاتحادي.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٥ - قدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم إلى الحكومة الاتحادية في إطلاق خطة استراتيجية للاتصالات تتعلق بالبرنامج الوطني للمقاتلين المسرحين، فقامت بتنسيق حلقتي عمل في مقديشو في ١ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وتهدف الخطة، التي تبرز فوائد البرنامج الوطني، إلى إحداث مزيد من حالات الانشقاق عن حركة الشباب. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد الذكور الذين تُؤويهم المراكز التابعة للبرنامج الوطني ٣٤٥ فرداً: يوجد ٢٢٥ منهم في مقديشو (مرفق سريندي)، و ٢٥ في بلدوين (مرفق هيل ولال)، و ٩٥ في بيدواه. ويتلقى المستفيدون التدريب المهني والتدريب في فض المنازعات بطرق

تقليدية، بالإضافة إلى خدمات العلاج من الصدمات النفسية. ويُعاد إدماج هؤلاء الأفراد في المجتمع بقرار من مجلس يشرف على العملية. وافتتحت المنظمة الدولية للهجرة، بدعم مالي من بعثة الأمم المتحدة، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر بيدوا، أول بيت آمن للمقاتلات المنشقات عن حركة الشباب، وهو يؤوي حالياً أول دفعة من المستفيدين، تضم ١٦ امرأة و ٢٠ طفلاً معالاً.

الأمن البحري

٣٦ - واصلت الحكومة الاتحادية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، صياغة خطة القبطان (*Naqude*)، التي تهدف إلى تدريب وتجهيز أفراد البحرية وحرس خفر السواحل في الصومال. وأُدرج عنصر بناء قدرات قوة الشرطة البحرية، الذي صيغ بدعم من بعثة الأمم المتحدة، في خطة الاستعداد. وجمعت الحكومة الأموال، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة، لإعادة إنشاء جهاز للإدارة البحرية في الصومال، وشرعت في وضع قانون بحري صومالي جديد.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٣٧ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر، وافق مجلس الوزراء على التشريعات الوطنية لمكافحة الألغام، وعلى السياسة العامة والميزانية للهيئة الصومالية لإدارة المتفجرات، وصدقت الحكومة الاتحادية على اتفاقية الذخائر العنقودية. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت الحكومة الاتحادية خطة الحماية (*Badbaado*) التي تحدد الدعم الدولي المطلوب لتنسيق وتنفيذ عمليات إدارة أخطار المتفجرات في الصومال.

٣٨ - وفي وقت سابق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت أفرقة صومالية على مشروع لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام يتعلق بتقييم المتفجرات الخطرة ووضع علامات عليها من أجل تدميرها في ٧٦ مجتمعاً محلياً على طول الحدود الصومالية - الإثيوبية.

العدالة والمؤسسات الإصلاحية

٣٩ - واصلت بعثة الأمم المتحدة دعم إعداد خطة الرعد (*Onkod*) الهادفة إلى إنشاء جهاز اتحادي فعال لحرس السجون من خلال الإصلاحات التشريعية وإعادة الهيكلة التنظيمية وتطوير البنية التحتية. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، تم تسجيل ١ ٣١٧ من موظفي السجون بالسمات البيومترية في نظام الموارد البشرية لقوات الأمن. وأنجزت البعثة خمس دورات تدريبية لصالح ١٢٦ موظفاً في مقديشو وبيدوا تركز فيها على المهام الأساسية لموظفي السجون، وحقوق الإنسان، والإسعاف الطبي في حالات الطوارئ، ونظمت أول

حلقة عمل مكرسة للنساء لفائدة ٣٢ حارسة من ٦ سجون تناولت فيها مسائل المساواة بين الجنسين. وقدمت البعثة الدعم لوزارة العدل الاتحادية في التخطيط لحلقة عمل تشاورية، من المقرر مبدئيا عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، من أجل تحديد إطار لنموذج جديد للعدالة والمؤسسات الإصلاحية في الصومال في سياق النظام الاتحادي.

٤٠ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت بعثة الأمم المتحدة حلقة عمل مع نظرائها الوطنيين بهدف تحديد الأولويات والمنجزات الرئيسية المستهدفة في إطار تنفيذ البرنامج المشترك لسيادة القانون في الصومال. وأقر الفريق العامل المعني بالهدف ٣ (العدالة) من أهداف بناء السلام وبناء الدولة في اجتماعيه اللذين عقدهما في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ١٠ كانون الأول/ديسمبر المنجزات المستهدفة، واتفق على جدول زمني للاسترشاد به في تنفيذ البرنامج.

دال - الأسس الاقتصادية

٤١ - في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، وافقت اللجنة التوجيهية لمرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال على برنامج مشترك للحد من استهلاك الفحم وإيجاد سبل العيش البديلة على أساس مستدام. ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، سيسعى البرنامج إلى الحد من تجارة الفحم على الصعيد الإقليمي مع تشجيع مصادر الطاقة المحلية وسبل العيش البديلة.

٤٢ - وأصدر البنك الدولي في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر تقرير ''مستجدات الحالة الاقتصادية في الصومال''، وهو الأول من سلسلة تقارير تهدف إلى الحض على النقاش بشأن إصلاح السياسات الاقتصادية والإدارة المالية العامة. وأشار التقرير إلى أن اقتصاد الصومال قد ظل صامدا رغم عقدين من النزاع، وإلى أن ذلك يرجع أساسا إلى القطاع الخاص. وكشف أن الناتج المحلي الإجمالي في الصومال يقدر بمبلغ ٥,٤ بلايين دولار (٢٠١٣)، أي ٤٣٥ دولارا للفرد الواحد، ما يجعل الصومال من بين أفقر خمسة بلدان في العالم. وخلص التقرير إلى أن التحويلات المالية تشكل شريان حياة للاقتصاد الصومالي، وأن الثغرات الضخمة في البنى التحتية تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الأعمال التجارية.

٤٣ - ومُنحت الموافقة على مشروع البنك الدولي لدعم تدفقات التحويلات المالية إلى الصومال، امتثالا للأنظمة الدولية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ولمرفق التمويل الخاص للتنمية المحلية من أجل تأهيل الهياكل الأساسية المحلية الحيوية. وأجري تقييم لاحتياجات النقل للاسترشاد به في المشاريع ذات الأولوية التي يحتمل تمويلها من الصندوق الاستئماني للهياكل الأساسية في الصومال التابع لمصرف التنمية الأفريقي.

٤٤ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر، قام ممثلي السابق المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، والتر كالين، بزيارة استطلاعية إلى مقديشو، في إطار مهمته المتمثلة في وضع استراتيجية شاملة لإيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا في الصومال البالغ عددهم ١,١ مليون نسمة. وقابلت الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليون هذه الزيارة بحماس. والنتيجة الأولى التي خلص إليها السيد كالين هي أن مسألة التشرد الطويل الأمد في الصومال تتطلب زيادة التركيز على الجهود الإنمائية وتعميم مراعاة القضايا المتعلقة بالمشردين داخليا في التخطيط الإنمائي.

هاء - الإيرادات والخدمات

٤٥ - في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ تنفيذ المشروع الثاني للبنك الدولي لتمويل التكاليف المتكررة والإصلاح بهدف تقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية في وضع نظام أقوى لكشوف مرتبات موظفي الخدمة المدنية وفي توسيع نطاق تقديم الخدمات في مجالي الرعاية الصحية والتعليم. وفي وقت لاحق، عقد وزير المالية الاتحادي اجتماعا في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر مع نظرائه من الإدارات الإقليمية المؤقتة القائمة وبونتلاند، استرعى فيه الانتباه إلى أن الحكومة الاتحادية لها ولاية للاضطلاع بدور في التنسيق بين المناطق الصومالية، لا سيما بشأن مسألة الإدارة المالية، وقدرة على أداء هذا الدور.

٤٦ - وواصلت الأمم المتحدة والبنك الدولي التعاون في آلية التمويل الخاصة بكل منهما، التي ترمي إلى توجيه الأموال مباشرة إلى الهيئات الحكومية، دعماً لزيادة استخدام النظم الوطنية وتعزيز إدارة الاقتصاد الكلي والإدارة المالية. وأكد صندوق بناء السلام تخصيص مبلغ أولي قدره مليونان من الدولارات عن طريق آلية الأمم المتحدة. وأجريت استعراضات وظيفية لمساعدة الحكومة على تعزيز الهياكل الوزارية الداخلية.

واو - المسائل الشاملة

تحقيق الاستقرار وإنعاش المجتمعات المحلية

٤٧ - استمرت مساعي تنسيق جهود الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المقاطعات المستعادة من حركة الشباب. ولا يزال التخطيط المشترك والمزامنة بين الأعمال العسكرية والمدنية يمثل تحديا. ولا يزال من الضروري أن تهيئ العمليات العسكرية الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة، كما أقر بذلك في الاستعراض المرجعي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٤٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، تأثرت طرق الوصول إلى بعض المقاطعات بالفيضانات المترتبة على الأمطار الغزيرة الناجمة عن ظاهرة النينيو. ونُشرت إلى حد ما إدارات لتصريف الأعمال في جميع المقاطعات، باستثناء بارطيري التي تم فيها تحديد إدارة لتصريف الأعمال لكنها لم تنشر بعد. وتم تدريب ١٣٠ ضابط شرطة من المقرر نشرهم في المقاطعات، على أن انتشار قوات الشرطة في المناطق المستعادة حديثا لا يزال يشكل تحديا، رغم الاتفاقات المبرمة والموارد الأولية المخصصة من صندوق بناء السلام.

٤٩ - وأفيد بوجود قدر من النشاط الاقتصادي في معظم المقاطعات، وهذا النشاط يعزى أساسا إلى تعبئة الأهالي، وفي بعض الأحيان، إلى رؤوس الأموال الآتية من صوماليي الشتات. وإضافة إلى إصلاح المكاتب الإدارية والمدارس ومراكز الشرطة والمحاكم ومرافق الرعاية الصحية، يجري تنفيذ مشاريع أهلية في تسع مقاطعات، بدعم من صندوق استقرار الصومال ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والمشاريع السريعة الأثر التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي.

حقوق الإنسان

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توثيق سقوط ١٢٣ ضحية في صفوف المدنيين، مقابل ١١٣ ضحية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتورطت حركة الشباب أو أفراد مسلحون مجهولو الهوية في مقتل ٩٥ شخصا، وتورطت قوات الأمن الصومالية في مقتل ٢٧ شخصا، وتورطت بعثة الاتحاد الأفريقي في مقتل ٢٢ شخصا، في إطار هذه الحالات.

٥١ - وأصدرت المحاكم العسكرية أربعة أحكام بالإعدام. وأعدمت الإدارة المؤقتة في جوبا ١٤ شخصا دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وأُجبر على التشرد ما يزيد على ٦٠ امرأة يشتبه في كونهن زوجات لأفراد في حركة الشباب. وألقي القبض على أكثر من ٣٠٠ شخص، ٢٥٠ منهم في بونتلاند، أثناء عمليات تمشيط أمنية استهدفت عناصر حركة الشباب. وأطلق سراح معظمهم بعد تفتيشهم. وفي بونتلاند، استهدفت عمليات تفتيش المنازل الشباب ومعظمهم وافدون من خارج بونتلاند.

٥٢ - ولا تزال حرية التعبير تواجه تحديات. ففي حوادث منفصلة، أوقف جهاز المخابرات والأمن الوطني وسلطات بونتلاند و ''صوماليلاند'' العديد من الأفراد العاملين في وسائط الإعلام لقيامهم بتقديم برامج أو نشر أخبار عن الحالة السياسية في البلد. وحظرت سلطات بونتلاند أكثر من ٣٥ موقعا شبكيا لوسائط الإعلام. وألقي القبض على أربعة موسيقيين في ''صوماليلاند''، زعم أنهم كانوا يروجون في مقديشو لما يسمى ''الاتحاد'' الصومالي.

٥٣ - ولا يزال عدم دفع المرتبات لأفراد قوات الأمن يشكل تحديا، وهو أمر له صلة بانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد قوات الأمن، وإقامة نقاط التفتيش غير المشروعة بهدف انتزاع الأموال من المدنيين في أجزاء من جنوب ووسط الصومال.

٥٤ - وقدمت بعثة الأمم المتحدة التدريب في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لأفراد قوات الأمن وأعضاء منظمات في المجتمع المدني، بمن فيهم ٧٩ من أفراد الجيش الوطني الصومالي، و ٢٥ من أفراد قوة الشرطة الصومالية، و ٥٤ من ممثلي المجتمع المدني. وركز الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان على مسائل تتصل بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في مناقشاته مع بعثة الاتحاد الأفريقي والمحاورين الاتحاديين والإقليميين أثناء زيارته التي قام بها إلى الصومال في الفترة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٥ - وبعد العمل مع بعثة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٢ ووضع خارطة الطريق الخاصة بحقوق الإنسان، قدمت الحكومة الاتحادية تقريرها الوطني عن الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وأجرت اللجنة البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان مشاورات إقليمية بشأن مشروع قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وجدد مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٠/٣٠ ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال الذي عينه الأمين العام.

٥٦ - وقدمت بعثة الأمم المتحدة، بالتشاور مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، تعليقات مفصلة على مشروع قانون مكافحة الإرهاب لحزيران/يونيه ٢٠١٥، وكان الهدف هو تقديم إرشادات إلى الهيئة التشريعية لمساعدتها على كفالة تطابق مشروع القانون مع المعايير القانونية الدولية. ويُتوقع أن ينظر البرلمان في مشروع القانون عما قريب.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٥٧ - في ١٥ أيلول/سبتمبر، شرعت الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان، بدعم من بعثة الأمم المتحدة وبحضور أكثر من ٥٠ ممثلا عن الاتحاد والأقاليم والمجتمع المدني والشركاء الدوليين، في عملية لصياغة السياسة الجنسانية الوطنية في مقديشو. ومن المتوقع أن تتيح هذه السياسة بعد انتهاء صياغتها إطارا عاما للنهوض بحقوق المرأة، والمساواة بين الجنسين، وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في الصومال.

٥٨ - وشاركت النساء بنشاط في المشاورات بشأن العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦. كما أجرت الجماعات النسائية مشاورات خاصة بها لتحديد موقف مشترك وتعزيز أنشطة الدعوة التي تقوم بها في منتدى التشاور الوطني.

٥٩ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، استضاف ممثلي الخاص يوما مفتوحا مع أكثر من ٦٠ من القيادات النسائية، والعاملين في مجال بناء السلام، والنشطاء، والوزراء الاتحاديين، وأعضاء البرلمان الاتحادي، والنساء العاملات في مؤسسات القطاع الأمني، والشباب والطلبة. وفي هذه المناسبة، أبدت القيادات النسائية شواغلها وقدمت توصيات بشأن سبل النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن وزيادة تمثيل المرأة في العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦.

٦٠ - وفي الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر، قامت ٢٨ من القيادات النسائية، بدعم من الأمم المتحدة، ببعثة للسلام من مقديشو إلى غالكعيو للدعوة إلى السلام والتفاوض من أجله، وضمت تلك البعثة أعضاء في البرلمان الاتحادي، وممثلات عن المجتمع المدني، وناشطات من أجل السلام.

حماية الطفل

٦١ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر، أصبح الصومال الدولة الـ ١٩٦ التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل.

٦٢ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت بعثة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حلقة عمل مدتها يوم واحد لوضع خطة لبناء قدرات وحدة حماية الطفل التابعة للجيش الوطني الصومالي وتدريبها من أجل دعم الحكومة الاتحادية في تنفيذ خطط العمل الموقعة، وتعميم السياسات في جميع وحدات الجيش وإنشاء نظم تضمن الامتثال.

٦٣ - وحتى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الحكومة الاتحادية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة واليونيسيف، بتيسير الإفراج عن ٧٩ صبيا من مرافق في مقديشو وبلدوين حيث كانوا محتجزين، كجزء من برنامج تأهيل المنشقين عن حركة الشباب. وجرى تسليم الأطفال لمنظمات غير حكومية تدعمها اليونيسيف وإلحاقهم بدوائر إعادة الإدماج المجتمعي. وبذلك وصل العدد الإجمالي للأطفال المتضررين من النزاع الذين تلقوا الدعم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٧٤٩ طفلا (٦٢٠ فتى و ١٢٩ فتاة)، وتوجت فترة طويلة من الدعوة المكثفة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة من أجل الأطفال المتضررين من النزاع

المسلح. ويمثل ذلك إنجازا هاما حققته الحكومة في الوفاء بالتزامها بتنفيذ خطط عمل الصومال المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

٦٤ - وتم في الفترة المشمولة بالتقرير توثيق ما لا يقل عن ١٥٧ حالة من حالات الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وخاصة حالات القتل والتشويه والتجنيد والاستخدام، وكان ضحيتها ١٤٦ طفلا (١٢٨ فتى و ١٨ فتاة) وارتكب معظمها الجيش الوطني الصومالي وحركة الشباب.

منع العنف الجنسي

٦٥ - وفقا لمتطلبات قرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠)، شكلت الأمم المتحدة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر فريقا عاملا معنيا بالترتيبات المتعلقة برصد أعمال العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع وتحليلها والإبلاغ عنها، لضمان جمع معلومات دقيقة وموثوقة بانتظام وفي الوقت المناسب عن هذا النوع من أعمال العنف المرتكبة ضد النساء والرجال والأطفال في الصومال. وسوف تستخدم هذه المعلومات لتعزيز اتخاذ إجراءات متزايدة وفي الوقت المناسب لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له.

٦٦ - وواصل فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، دعم الجهود الرامية إلى معالجة العنف الجنسي في الصومال، بما في ذلك تقديم تنقيحات مقترحة لمشروع القانون المتعلق بالاغتصاب والعنف الجنسي المعروض حاليا على برلمان ”صوماليلاند“.

رابعا - الحالة الإنسانية

٦٧ - لا تزال الحالة الإنسانية في الصومال تثير القلق. فقد تسببت ظاهرة النينيو في وقوع فيضانات منذ بداية موسم الأمطار في تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى الإضرار بـ ٠٠٠ ١٤٥ شخص وتشريد عدد يقدر بنحو ٠٠٠ ٦٠ شخص في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال. واستمرت أنشطة الإنذار المبكر والتأهب والاستجابة، بالتعاون مع السلطات الاتحادية والإقليمية. ولا تزال مخاطر وقوع فيضانات قائمة. ويوجد إجمالا أكثر من ٤,٩ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة: إذ يعاني ٠٠٠ ٣٠٨ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد ويعاني ٠٠٠ ٥٦ طفل من سوء التغذية الشديد. ولا يزال أكثر من ١,١ مليون شخص مشردا داخليا. وفي ”صوماليلاند“، أدت ظاهرة النينيو إلى تفاقم أوضاع الجفاف، ما أثر بشدة على سبل العيش، ويقدر عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى

الأمن الغذائي بنحو ٠٠٠ ١٢٩ شخص. وأصدرت السلطات في ١٠ آب/أغسطس نداء بشأن الجفاف.

٦٨ - وخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، حصل نحو ٠٠٠ ٢٢٠ من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء تغذية حاد على خدمات للتغذية منقذة للحياة. وبلغ عدد الأشخاص الذين حصلوا على خدمات الرعاية الصحية الأساسية أكثر من ١,٥ مليون شخص؛ والأشخاص الذين شملتهم خدمات الحماية ٠٠٠ ٣٠٣ شخص، من بينهم ٨٠٢ ٤٢ طفل؛ وحصل ٠٠٠ ١٤٥ شخص على المساعدة المقدَّمة للأسر المعيشية والمساعدة بتوفير المأوى؛ وبلغ عدد الدارسين الذين استفادوا من أنشطة تعليمية ٠٠٠ ٤٤ شخص. وتلقى نحو ٠٠٠ ١٠٠ شخص تحويلات نقدية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، كان عدد الأشخاص الذين تلقوا مساعدة غذائية يبلغ نحو ٠٠٠ ٤٠٦ شخص، والذين تلقوا دعما لكسب الرزق ٠٠٠ ٣٩٣ شخص؛ والذين تلقوا مدخلات موسمية من أجل كسب الرزق ٠٠٠ ٦٢١ شخص. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت السلطات حملة للتحصين ضد الحصبة في كل أنحاء البلد استهدفت ٤,٤ ملايين طفل. ونجحت الصومال في السيطرة على شلل الأطفال، مع عدم الإبلاغ عن أي حالة جديدة خلال الأشهر الـ ١٥ الماضية.

٦٩ - ومنذ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة لما عدده ٨٢٣ ٥ من الصوماليين العائدين من كينيا. ومنذ بداية النزاع في اليمن، سجلت المفوضية ٦٤٠ ٢٩ شخصا قدموا من اليمن، من بينهم ٢٨٢ ٢٦ من العائدين الصوماليين و ١٣٨ ٣ من اللاجئين اليمنيين و ٢٢٠ شخصا آخرين.

٧٠ - وبلغ تمويل المساعدات الإنسانية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ ما مجموعه ٥٤٣ مليون دولار، وهو يشمل مبلغ ٣٢٨ مليون دولار (٣٨ في المائة) من مبلغ ٨٦٣ مليون دولار المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية للصومال لعام ٢٠١٥. وكانت هناك أوجه قصور على نطاق جميع القطاعات. ومن إجمالي مبلغ ٣٠ مليون دولار المطلوب للتأهب لظاهرة النينيو والتصدي لها، تم تلقي ١٤ مليون دولار.

٧١ - ولا تزال بيئة العمل خطرة، مع حدوث زيادة في الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. ففي عام ٢٠١٥، سجل ١٢٠ حادثاً عنيفاً ضد المنظمات الإنسانية، بالمقارنة مع ٧٥ حادثاً في عام ٢٠١٤. وقتل ١٢ شخصا من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وجرح ١٧ شخصا، وألقي القبض على ٣٦ شخصا، واختطف ٨ أشخاص. ولا تزال العراقيل الإدارية تعطل إيصال المعونة. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد نائب رئيس

الوزراء اجتماع مائدة مستديرة دعت إليه ٢٠ منظمة غير حكومية محلية ودولية للمناقشة مع المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بشأن السياسة الوطنية المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، وتعجيل إيصال الخدمات وعدم إعاقتها، وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية المحلية كشركاء منفذين.

٧٢ - وفرضت قيود شديدة على استخدام الطرق المؤدية إلى ٢٨ مقاطعة في المناطق الجنوبية والوسطى وإلى مقاطعة بوهودلي في الشمال بسبب نقاط التفتيش غير المشروعة، ووجود حواجز على الطرق، وانعدام الأمن، ما أثر على النشاط التجاري وحركة الأشخاص وأنشطة المساعدة الإنسانية. ولا تزال الطرق الرئيسية الأكثر تضررا هي طيق بلدوين - بولو باردي - مقديشو، وطريق مقديشو - بيدواه - دولو، وطريق مقديشو - مركا - براوه - كيسمايو. ومنذ تموز/يوليه، أدى وقوع هجمات عسكرية جديدة إلى زيادة حدة القيود. ويمثل وجود أفراد حركة الشباب على الطرق بين دينسور وأوفورو، في منطقة باي، وبارطيري، في منطقة غذو، مبعثا للقلق. وأدت الفيضانات وسوء أحوال الطرق إلى استحالة استخدام بعض الطرق في مناطق هيران وشبيلي الوسطى وجوبا الوسطى وجوبا السفلى وشبيلي السفلى.

خامسا - الجزاءات المحددة الهدف

٧٣ - في ١٨ أيلول/سبتمبر، قدمت مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى لجنة مجلس الأمن بشأن الصومال وإريتريا إحاطةً بشأن التقرير المقدم عملا بالفقرة ٤٢ من قرار المجلس ٢١٨٢ (٢٠١٤) (انظر S/2015/731، المرفق). وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدم فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إلى اللجنة تقريره النهائي عن الصومال في ٢٢ أيلول/سبتمبر (انظر S/2015/801). وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، قدمت الحكومة الاتحادية إلى مجلس الأمن تقريرها الثاني عملا بالفقرة ٩ من قرار المجلس ٢١٨٢ (٢٠١٤). وقمتُ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بتعيين ثمانية خبراء للعمل في فريق الرصد إلى غاية ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر S/2015/898).

سادسا - دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

٧٤ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، أعيدت تسمية مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ليصبح اسمه مكتب الأمم المتحدة للدعم في

الصومال. ويقوم المكتب حاليا بإعداد اتفاقين مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لدعم هذين الكيانين، يتوقع أن يوضعا في الصيغة النهائية في أوائل عام ٢٠١٦.

٧٥ - وقام مدير المكتب بزيارة أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر لإجراء مشاورات مع الاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعين حديثا، والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي، والدول الأعضاء بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٤٥ (٢٠١٥). وعقدت اجتماعات أولية بين الممثل الخاص المذكور وممثلي الخاص في منتصف كانون الأول/ديسمبر.

٧٦ - واختتم مدير المكتب المفاوضات مع ممثلي الاتحاد الأفريقي وبعثته في الصومال بشأن المشروع النهائي لمذكرة التفاهم الشاملة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتوفير الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويتوقع أن يتم التوقيع على مذكرة التفاهم هذه في الأسابيع المقبلة. وبدأ المكتب أيضاً مفاوضات مع الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والبلدان المساهمة بقوات بشأن مذكرة التفاهم الثلاثية الأطراف المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات. ويجري المكتب حاليا مفاوضات بشأن عقود الصيانة والتصليح لضمان إبقاء نسبة لا تقل عن ٧٥ في المائة من المركبات الممنوحة على سبيل الهبة بموجب مذكرة التفاهم صالحة للعمل، وفق ما قضى به مجلس الأمن في قراره ٢٢٤٥ (٢٠١٥).

٧٧ - وقام المكتب، في إطار استعراضه لملاك الموظفين المدنيين، بتحديد ٣١ وظيفة ثابتة بالغة الأهمية لتلبية الزيادات الفورية في الاحتياجات، تقدر تكاليفها بنحو مليوني دولار، تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة من الموارد الموجودة. ورهنا بالموافقة، سيُنتدب هؤلاء الموظفون لشغل وظائف مساعدة مؤقتة عامة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦. ويقوم المكتب حاليا أيضا بإعادة هيكلة داخلية تمشيا مع استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

٧٨ - ويعمل المكتب، بالتنسيق مع مقر الأمم المتحدة، مع حكومة المملكة المتحدة على نشر ٧٠ فردا نظاميا تعهدت المملكة المتحدة بتقديمهم. وتتمثل مجالات العمل الممكنة في إنشاء وحدات تمكينية للبعثة، ومشاريع التشييد الهندسية، والقدرة الطبية العسكرية، وتعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي على الإمداد بمياه الشرب، والمعلومات والتحليلات العسكرية، وتصليح مركبات القتال والمعدات الثقيلة.

٧٩ - وواصل المكتب توفير الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في جميع القطاعات. إلا أن انعدام الأمن على طرق الإمدادات الرئيسية ظل من التحديات التي تعوق حركة قوافل

المكتب على الطرق. وفيما يتعلق بالدعم الجوي، نشر المكتب عتادا جويا يتألف من ١٠ طائرات ذات أجنحة دوارة و ٤ طائرات ثابتة الجناحين في المركز الرئيسي والمراكز القطاعية، مما أتاح تحسين الحركة الجوية بدرجة كبيرة في جنوب ووسط الصومال. وإضافة إلى ذلك، أدى تنفيذ عقد استعداد شامل إلى تعزيز المرونة التشغيلية للمكتب، مما أسفر عن خفض تكاليف البعثة والاستفادة بشكل أفضل من الموارد المتاحة. وتواصل الأمم المتحدة التفاوض مع حكومة أوغندا بشأن طلب توريد لنشر خمس طائرات هليكوبتر عسكرية في بعثة الاتحاد الأفريقي.

٨٠ - وما فتئ المكتب يضطلع بعمليات بحث وإنقاذ ليلية بطائرات الهليكوبتر وبعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء الجرحى، وهو ما عزز قدرته على توفير دعم حيوي في حالات الطوارئ. وما فتئ المكتب أيضا يضطلع ببرنامج قوي لإدارة أمن الطيران ومخاطر التشغيل في منطقة عملياته، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي وفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة الاتحادية ومنظمة الطيران المدني الدولي.

٨١ - وقدم المكتب الدعم لتناوب القوات البوروندية والأوغندية وبعض القوات الجيبوتية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولنشر ٦٠٠ جندي إثيوبي إضافي ومعدات مملوكة للوحدات في كيسمايو. وسيجري تناوب العدد المتبقي من القوات الجيبوتية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٨٢ - وقدم المكتب أيضا تدريبا لما عدده ٥٠٧ أفراد من بعثة الاتحاد الأفريقي في مجالات السلوك والانضباط، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية الطفل، والخدمات الطبية، ومعالجة المياه، والاتصالات اللاسلكية، وعمليات المطابخ باستخدام وقود الديزل، والجوانب اللوجستية، وعمليات الوقود.

٨٣ - وواجه المكتب صعوبات في تقديم الدعم بسبب عدم تنفيذ البلد المضيف بعض أحكام اتفاق مركز البعثة. وشملت الانتهاكات عدم منح تأشيرات وتصاريح عمل دون مقابل، ومطالبة الكيانات المتعاقدة مع الأمم المتحدة بين الحين والآخر بأداء مدفوعات، واحتجاز أفراد تابعين للكيانات المتعاقدة إلى حين أداء المدفوعات.

٨٤ - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تدريب وتجهيز وتوجيه ١٣ فريقا تابعا لبعثة الاتحاد الأفريقي في مجال التدابير التخفيفية لأجهزة التفجير اليدوية الصنع والتخلص من المعدات المتفجرة. وللتصدي لخطر أجهزة التفجير اليدوية الصنع ودعم تنقل بعثة الاتحاد الأفريقي، واصلت الدائرة تقديم البيانات والتحليلات والمشورة من خلال الموظفين العاملين في مقر قوة بعثة الاتحاد الأفريقي والمقار القطاعية ومكتب الدعم المتكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي. واستفادت بعثة الاتحاد الأفريقي أيضا من أفرقة الدائرة المعنية بمسح وإزالة أخطار

المتفجرات في المجتمعات المحلية على طول طرق الإمداد الرئيسية لتكوين رؤية أوضح عن المشهد الأمني. واستخدمت البعثة معلومات مقدمة من الدائرة بشأن أولويات المجتمعات المحلية ووضع البلدات والقرى في المناطق المستردة حديثا.

٨٥ - وبدأ التخطيط لإنشاء وحدات تمكينية للبعثة وتشغيلها، وسيبدأ فريق توجيهي تابع للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة العمل في الأسابيع المقبلة من أجل إنشاء هياكل الحوكمة، بما في ذلك إجراءات التشغيل الموحدة والقيادة والسيطرة.

٨٦ - وقام المكتب بالتجهيز المسبق للإمدادات لدعم أكثر من ٥٠٠ ١ جندي في الجيش الوطني الصومالي في القطاع ٢ (جوبا السفلى وجزء من جوبا الوسطى).

٨٧ - ومنذ صدور تقريري السابق، تلقى الصندوق الاستئماني لدعم الجيش الوطني الصومالي تبرعات بلغ مجموعها ١٦,٣ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية والدانمرك. وينفق المكتب نحو مليون دولار كل شهر على دعم الجيش الوطني الصومالي، بصفة أساسية على حصص الإعاشة وتكاليف التسليم وعمليات الإجلاء الطبي الجوي/إجلاء المصابين. ويبلغ الرصيد الحالي للصندوق الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ١,٧ مليون دولار.

٨٨ - وفي الوقت نفسه، عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ٢٢٤٥ (٢٠١٥)، تجري بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال مناقشات مع كيانات الأمم المتحدة التي يمكن أن تكون لديها القدرة على تسليم مجموعة عناصر الدعم غير الفتاك لقوة الشرطة الصومالية وقوات بونتلاند المعينة للدمج في صفوف الجيش الوطني الصومالي.

٨٩ - وواصل المكتب تقديم الدعم لأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بما في ذلك اجتماعات منتدى التشاور الوطني والمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وقدم المكتب الدعم أيضا لتوسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في مقديشو والمناطق الأخرى بإيجاد مرافق إقامة ومكاتب تستوفي معايير العمل الأمنية الدنيا في بلدوين وبيدواه.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٩٠ - قدم ممثلي الخاص إحاطة رسمية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال استكملت فيها نتائج التحقيقات التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في انتهاكات حقوق الإنسان التي يزعم أن بعثة الاتحاد الأفريقي ارتكبتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير

السابق، وطلب إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن تقدم تقريرا خطيا يتضمن معلومات مستكملة عما أجرته من تحقيقات أو ما اتخذته من إجراءات أخرى في هذا الصدد.

٩١ - وتبذل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال جهودا متضافرة لتعزيز تدابير المساءلة وإجراءات التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبها أفراد من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وقد أجرت فرقة العمل المعنية ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان تقييما أوليا عاما للمخاطر، وتقييما لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في الأصول الجوية. وأطلع ممثلي الخاص بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على العناصر الرئيسية التي تضمنها تقييم المخاطر، بما فيها التوصيات الموجهة إلى البعثة بشأن اتخاذ تدابير التخفيف من حدة المخاطر من أجل إيجاد آلية فعالة للبت في الشكاوى، وكفالة حماية الضحايا والشهود، وإطلاع الأمم المتحدة بانتظام على سبل التعامل مع الادعاءات، وضرورة أن يكفل قادة القوات أن يكون جميع أفرادها مدربين في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

سابعا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

ألف - توسيع وجود الأمم المتحدة في الصومال

٩٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ متوسط عدد الموظفين الدوليين في جميع أنحاء الصومال ٤٣٢ موظفا، بينما بلغ متوسط عدد الموظفين الوطنيين ١ ٠٣٧ موظفا. ويبلغ عدد الموظفين الدوليين في مقديشو ما متوسطه ٢٩٤ موظفا، وهو متوسط يأخذ في الحسبان انخفاض عدد الموظفين في مجمع الأمم المتحدة المشترك نتيجة الأضرار الفادحة التي أصابته من جراء الهجوم الذي استهدف فندق قصر الجزيرة المجاور في ٢٦ تموز/يوليه. وجرى استيعاب موظفي الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والوكالات المتخصصة الذين تضررت أماكن عملهم في مجمع مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال/بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الكائن في مطار مقديشو الدولي، ونُقِل بعض الموظفين المتعاقدين الخارجيين إلى مجمعات مستأجرة.

٩٣ - ويجري توسيع نطاق وجود بعثة الأمم المتحدة في أقاليم البلد وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٣٢ (٢٠١٥). وهناك ما مجموعه ١٨ موظفا دوليا و ١٦ موظفا وطنيا يعملون حاليا في المكاتب الإقليمية الكائنة في بيدوا (أربعة موظفين دوليين وأربعة موظفين وطنيين)، وكيسمايو (ثلاثة موظفين دوليين وثلاثة موظفين وطنيين)، وبلدوين (ثلاثة

موظفين دوليين)، وغروي (ثمانية موظفين دوليين وتسعة موظفين وطنيين)، ويدعم هؤلاء الموظفون سلطات الأقاليم في مجالات بذل المساعي الحميدة، وإصلاح قطاع الأمن، وإعمال حقوق الإنسان، والتنسيق المدني العسكري، وتحقيق الاستقرار.

باء - التكامل

٩٤ - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري تعاونهما في تنفيذ البرامج المشتركة التي أُقرت في إطار ميثاق الاتفاق الجديد في جميع أنحاء الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الأفرقة المتكاملة التابعة لكل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري توفير الدعم فيما يتعلق بالانتخابات، ومراجعة الدستور، والبرنامج المشترك لسيادة القانون في الصومال، وإعمال حقوق الإنسان وحمايتها، والمكتب المتكامل للمستشار المعني بالشؤون الجنسانية. وفي الوقت الراهن، جرى استيعاب جميع مديري المشاريع المنفذة في إطار البرنامج المشترك لسيادة القانون في الموقع نفسه في مجمع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال/مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، الكائن في مقديشو. وجرى استيعاب أعضاء الفريق القطري من حين إلى آخر في أماكن العمل التابعة للبعثة والمكتب في جميع المكاتب الإقليمية.

جيم - سلامة الموظفين وأمنهم

٩٥ - نُفذت تدابير أمنية إضافية على طول الطريق المؤدي إلى مطار مقديشو شملت تخصيص بوابات للمرور وفرض قيود على أنواع معينة من المركبات.

٩٦ - وفي بلدوين، أُنجز الاستقصاء النهائي لسلامة الموظفين وأمنهم في الميدان، وأقر بالتالي حد أقصى للموظفين الدوليين قدره ١٣ موظفا دوليا.

٩٧ - وأُغلق مطار غروي في ٩ كانون الأول/ديسمبر لإصلاح مدرجه. وحددت حكومة بونتلاند مهبط كونوكو الواقع على بعد ٣٩ كيلومترا من مطار مقديشو كمهبط بديل، وتولى تقييم مدى ملاءمة المهبط كل من وحدة الطيران في مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال ودائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية وإدارة شؤون السلامة والأمن. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية تستخدم مهبط كونوكو، وكانت التحضيرات جارية لتشييد الهياكل الأساسية الحيوية التي ستمكن مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال من استئناف عملياته الجوية.

ثامنا – ملاحظات

٩٨ – أشيد بالمشاورات التاريخية التي جرت في مقديشو وفي جميع أنحاء الصومال، والتي شملت الشتات الصومالي، في إطار منتدى التشاور الوطني، بغية تحديد معالم العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦. وتُعد هذه الممارسة الهامة للعمل السياسي القائم على المشاركة برهانا على التزام الشعب الصومالي بالديمقراطية ودليلا على أن الصومال عائد إلى طريق السلام والأمن. وللمرة الأولى منذ عقود، سنحت فرصة فعالة للصوماليين، بمن فيهم الشباب والنساء وشيوخ القبائل والزعماء الدينيون، لكي يعربوا بشكل جماعي عن رأيهم في تشكيل مستقبلهم السياسي.

٩٩ – وأرحب أيضا ترحيبا حارا باعتماد إعلان مقديشو في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. فقد أكد الصوماليون مجددا التزامهم بعدم تمديد الحدود الزمنية المحددة بموجب الدستور لولاية السلطتين التشريعية والتنفيذية. واتفقوا في إطار الإعلان على أن يشارك أكبر عدد من الصوماليين على الإطلاق منذ نشوب الحرب الأهلية، بما في ذلك عدد كبير من النساء والشباب، في اختيار ممثلي الشعب والحكومة. وتعهدوا بأن يكفلوا شمول البرلمان الجديد والهيئات الانتخابية في الصومال وتمثيلهما للجميع، وأن تكون لدى الصوماليين خريطة طريق إلى الانتخابات المقرر إجراؤها بالاقتراع العام قبل عام ٢٠٢٠.

١٠٠ – وتظل هناك خطوات كثيرة يتعين اتخاذها قبل حلول المرحلة الانتقالية الانتخابية في عام ٢٠١٦. وقبل كل شيء، من الأهمية بمكان أن يحترم القادة الصوماليون جميعا المبادئ والإجراءات المنصوص عليها في إعلان مقديشو وأن يؤيدوها وأن يعملوا بسرعة على تنفيذها.

١٠١ – وأهيب بجميع أصحاب المصلحة المعنيين أن يعجلوا بعملية تشكيل ولاية في هيران وشبيلي الوسطى. وأرحب بالدور القيادي الذي تؤديه الحكومة الاتحادية في هذا الصدد، وأهيب بها إلى أن تكفل إجراء عملية شفافة شاملة تشارك فيها كافة القبائل المعنية وتعالج جميع المظالم والتوترات القائمة منذ أمد طويل التي لا بد من تسويتها. وأحث أيضا على إحراز تقدم في توضيح وضع مقديشو.

١٠٢ – وأشيد بما يبذله القادة الاتحاديون والإقليميون من جهود جماعية في سبيل إنهاء القتال الذي اندلع في غالكعيو في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر والذي أسفر عن مقتل وجرح وتشريد عدد كبير من المدنيين بلا مبرر. وأكد هذا الحادث الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم في تحقيق المصالحة بين القبائل وتسوية المنازعات العالقة داخل الولايات الاتحادية القائمة والناشئة وفيما بينها.

١٠٣ - وإنني أشعر بخيبة الأمل لعدم إحراز تقدم كاف في مراجعة الدستور المؤقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويقدم المقترح الذي عرضه رئيس البرلمان الاتحادي لمراجعة الدستور، في ١٥ أيلول/سبتمبر، إرشادات مفيدة بشأن ما يمكن إنجازه في الوقت المتاح. وأحث المؤسسات المعنية على التعجيل ببذل جهودها. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تأخذ عملية مراجعة الدستور أيضا بآراء شريحة واسعة من المجتمع الصومالي حتى يتسنى تبني الدستور المقبل على نطاق واسع في البلد بأكمله. وعلى الأخص، لا بد من بذل جهود تستهدف بالتحديد إدراج آراء الشباب والنساء والفئات المهمشة.

١٠٤ - إن استمرار الهجمات التي تشنها حركة الشباب يذكرنا بالخطر المحدق بالبلد على الدوام والمتمثل في المتطرفين الذين يمارسون العنف. ولكن مثل هذه الهجمات لا يمكن أن تخفي حقيقة أن الدعم الذي تتلقاه هذه الجماعة لا ينفك يتضاءل. كما أن حركة الشباب تواجه انقسامات داخلية خطيرة إذ إن عددا من أعضائها يرغبون في أن تتبع هذه الجماعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومن شأن تطور حركة الشباب إلى ذراع تابع لتنظيم الدولة الإسلامية أن يطرح تحديات خطيرة أمام بناء السلام وبناء الدولة في الصومال. وأؤكد مجددا على ضرورة الاستمرار في الضغط على حركة الشباب في إطار نهج شامل. ويجب التصدي للفكر المتطرف العنيف من خلال إفساح المجال للممارسة السياسية الشاملة، وتحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة، والسعي إلى إنعاش الاقتصاد، والحد من بطالة الشباب، وتحسين نوعية التعليم، ومناهضة خطاب التطرف والاستقطاب الأيديولوجي، وتشجيع مزيد من العناصر على الانشقاق عن حركة الشباب من خلال توفير مستقبل للمقاتلين المنفصلين.

١٠٥ - وأشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي وبالجيش الوطني الصومالي لما يحرزانه من تقدم مستمر في ظل ظروف صعبة، وأحثهما على مواصلة عملياتهما. وأدعو الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية المؤقتة إلى الإسراع بإنشاء إدارات المقاطعات والإدارات المحلية في المناطق المستعادة حديثا وكفالة تقديم الخدمات الأساسية إلى السكان توطيدا للمكاسب التي تحققت بشق الأنفس.

١٠٦ - وأحيط علما بقرار الاتحاد الأوروبي تخفيض المساهمات التي يقدمها إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأحث الدول الأعضاء والشركاء الدوليين على كفالة سبل استمرار استثمارهم في الصومال واستكشاف فرص سد النقص في التمويل.

١٠٧ - وأرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال كخلف لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. فقد اضطلع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة

الاتحاد الأفريقي في الصومال بدور هام كعامل تمكين استراتيجي متجاوب وفعال في الصومال. وتعتبر الأمم المتحدة شراكتها مع الاتحاد الأفريقي مثالا للتعاون الناجح. وإنني أتطلع إلى تعزيز هذا الجهد المشترك. وسيؤدي مكتب الدعم في الصومال دورا محوريا في المرحلة المقبلة من هذه العلاقة.

١٠٨ - ويساورني قلق بالغ إزاء الزيادة الحادة في عمليات الإعدام المبلغ عنها في الإدارة المؤقتة في جوبا، والخسائر التي وقعت في صفوف المدنيين والتي تسببت فيها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية، ومقتل متعاقد خارجي مع الأمم المتحدة في هيران وموظف وطني في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مقديشو. وأحث بشدة على إجراء تحقيق كامل في هذه الحوادث ومقاضاة مرتكبيها. وأشيد بتعاون الحكومة الاتحادية مع الأمم المتحدة في قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك تقديم تقريرها الوطني للدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر وإجراء عملية التشاور بشأن مشروع القانون المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر.

١٠٩ - وما زال يساورني قلق شديد إزاء هشاشة الحالة الإنسانية في الصومال. فهناك أكثر من ٤,٩ ملايين شخص ما زالوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويشكل التأثير المحتمل لظاهرة النينيو على الحالة الإنسانية مصدر قلق بالغ. وأحث جميع الأطراف على تيسير وصول الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وصولا سريعا وآمنا ودون معوقات، وعلى إيجاد حلول دائمة للصوماليين المشردين داخليا البالغ عددهم ١,١ مليون شخص. وأكرر مناشدتي الجهات المانحة أن تزيد دعمها في إطار النداء الإنساني للصومال.

١١٠ - وأشدد على أهمية أن تضع الحكومة الاتحادية الصيغة النهائية لسياستها الأمنية الوطنية، وأن تبت دون مزيد من التأخير في هيكل الأمن الوطني، وأن تحرز تقدما ملموسا في إدماج القوات الإقليمية في الجيش الوطني الصومالي. وأحث جميع الشركاء على الالتزام بتعبئة الموارد اللازمة لدعم الجيش الوطني الصومالي وقوات الشرطة الصومالية، وعلى دعم اللجنة الوطنية للإدماج في عملها. وما زال يساورني القلق إزاء الآثار الخطيرة المترتبة على عدم دفع مرتبات أفراد الأمن، ولكن يشجعني ما تعهدت به الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي من التزامات بمعالجة هذا الوضع. وستواصل بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء الصوماليين والشركاء الدوليين، طرح خيارات لدعم ٣ ٠٠٠ فرد من أفراد قوات بونتلاند وقوة الشرطة الصومالية.

١١١ - ويشجعني التقدم المحرز في توجيه التمويل من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء، وبداية تنفيذ البرامج المشتركة في إطار هيكل الاتفاق الجديد، بما في ذلك في مجال سيادة القانون. وأشدد على أهمية زيادة المجتمع الدولي مساهماته في هذه المبادرات الأساسية من أجل توفير الخدمات الأساسية للشعب الصومالي.

١١٢ - وأثني على ممثلي الخاص المنتهية ولايته، السيد نيكولاس كاي، وأشكره على تفانيه في العمل على مدى فترة العامين والنصف الماضية، وعلى قيادته المقتدرة والشجاعة والملتزمة. ففي عهده، شهدت جهود الأمم المتحدة في الصومال تحولا حقيقيا، وإنني أعرب عن امتناني لما قدمه من مشورة سديدة ومن دعم سياسي للبلد خلال هذه الفترة الحاسمة من تاريخه. وأرحب ترحيبا حارا بفرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص الجديد لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

١١٣ - وأشيد أيضا بنائبي ممثلي الخاص وبموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال والأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في الصومال لما يقومون به من عمل شاق ومتواصل في ظل ظروف صعبة. وأشكر أيضا الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الآخرين في التنمية، على دعمهم المستمر. ويجب أن تستمر شراكتنا وأن تزداد عمقا سعيا إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال.

DJIBOUTI
GULF OF ADEN
ETHIOPIA
KENYA
INDIAN OCEAN
Djibouti
Asaylta
Saylac
Dikhil
Boosaaso
(Bender Cassim)
Bandar Murcaayo
Caluula
Breeda
Qandala
Butyaalo
Bargaal
Laasqoray
Maydh
Xiis
Karin
Ceerigaabo (Erigavo)
Hurdiyo
Xaafuun
Iskushuban
Qardho
Bandarbeyla
Dudo
AWDAL
WOQOOYI GALBEED
BARI
SANAAG
TOGDHEER
SOOL
NUGAAL
Bullaxaar
Berbera
Baki
Boorama
Hargeysa
Burco (Burao)
Odoweyne
Kirkin
Garadag
Xudun
Taleex
Laascaanood
Buuhoodle
Garoowe
Gorl Rit
Eyl
Degeh Bur
Dire Dawa
Nazret
Harer
Jijiga
Togwajaale
Megalo
Imi
Werder
K'ebri Dahar
Gode
Shilabo
Hargele
Berdaale
Xamure
Beyra
Seemade
Garacad
Gaalkacyo (Galcalo)
MUDUG
War Galoh
Baxdo
Mirsaale
Hilalaya
Mereer-Gur
Dhuusamarreeb
(Dusa Marreb)
GALGUDUUD
Hobyo
Ceel Huur
Ceel Buur
Xarardheere
Ferfer
Beledweyne
Derri
Buulobarde
Ceeldheere
BAKOOL
Xuddur
(Oddur)
HIRAAN
Tayeeglow
Dolo Bay
Luuq
Garbahaarrey
Baydhabo
(Baidoa)
GEDO
El Beru Hagia
Buurhakaba
BAY
Dinsoor
Baardheere
Wanlaweyn
Jawhar (Glohar)
Balcad
Mahadday Weyn
Cadale
SHABELLE DHEXE
Afgooye
Qoryooley
Muqdisho (Mogadishu)
BANADIR
Marka (Merca)
SHABELLE HOOSE
Haaway
Baraawe
Wajir
JUBA DHEXE
Bu'aale
Afmadow
Jilib
Bilis Qooqaani
Jamaame
JUBA HOOSE
Kismaayo (Chisimayu)
Buur Gaabo
Garsen
Lamu
SOMALIA
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014
Department of Field Support
Cartographic Section
SOMALIA
National capital
Regional capital
Town, village
Airport
International boundary
Regional boundary
Undetermined boundary
Main road
Track
Railroad
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi